المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تتهم..

أقلام مكبلة وتحرش جنسى ومحاكمات مستمرة**

ملخص أوضاع الصحافة والصحفيين فى مصر..

مقدمة:

"الضابط نبيل سليم راح مسكنى من ذراعى وكان فيه ضابط تانى لابس مدنى مسك عبير وهى قالت ان ده ضابط امن دولة وفضل الضابط نبيل سليم ما سكنى من ذراعى لحد ما جت الستات وراح رامينى عليهم وقال خدوها راحوا مسكنى من شعرى وقعدوا يضربوافيا بالشباشب وضربونى على رأسى وكتفى وظهرى ووقعونى على الارض وحاولوا يشدو البنطلون منى لكنهم ما عرفوش".

"ووجدت من يشدنى من شعرى ومن يركلنى فى ظهرى ومن يدفعنى وفجأة وجدت نفسى فى دائرة ويحيط بى الشباب وكل منهم يحاول أن يمسك بجسدى وكل لحظة تمر على اجد ان ملابسى تتمزق وحاولت الفرار لكن دون جدوى".

هذه مقتطفات من شهادات بعض الصحفيات - اثناء تغطيتهن لأحداث مظاهرات حركة كفاية المقاطعة

** هذا هو النص الحرفى الذى اذاعته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يوم ٢٠٠٥/٥/٢٠ حول أوضاع وانتهاكات حرية الصحافة والصحفيين فى مصر وفقا لرؤيتها.

للاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور واضافة المادة ١٩٢ مكرر يوم الاربعاء ٢٠٠٥/٥/٢٥ امام نقابتى الصحفيين والمحامين وضريح سعد زغلول - اللاتى تعرضن للتحرش الجنسى على ايدى بلطجية الحزب الوطنى وبعض السيدات اللاتى تم استئجارهن خصيصا لهذا الغرض، وتم ذلك تحت سمع وبصر قيادات الاجهزة الامنية!! بل وتعرضن فيما بعد لتهديدات مباشرة لهم ولاسرهم وتهديدهم بتلفيق قضايا لهم او اعتقال لذويهم او طردهم من عملهم، وجاءت تلك التهديدات فى اعقاب تقدمهن ببلاغات للنائب العام.

ويتعرض الصحفيون فى مصر للعديد من الانتهاكات بدءاً من التعسف فى القوانين لحرية الصحافة واحوال الصحفيين مرورا بالملاحقات القضائية لهم بسبب كتاباتهم وارائهم الناقدة للبعض، وانتهاء بالتعدى عليهم بالضرب وتهديدهم بالقتل، واخيرا التحرش الجنسى بالصحفيات.

ويأتى هذا التقرير "صحفيو مصر... اقلام مكبلة ومحاكمات مستمرة وتحرش جنسى "لبيان حجم الانتهاكات الواقعة على الصحفيين من قبل السلطات القائمة بالبلاد، من خلال تناول النقاط التالية:

اولاً: سوء معاملة الصحفيين والاعتداء عليهم

ويتضمن وقائع الاعتداء التى رصدتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان على الصحفيين والصحفيات اثناء تغطية مظاهرات حركة كفاية المقاطعة للاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور واضافة المادة ١٩٢ مكرر يوم الاربعاء ٢٠٠٥/٥/٢٥ امام نقابتى الصحفيين والمحامين وضريح سعد زغلول، وما تعرضت له بعض الصحفيات من تحرش جنسى على ايدى السيدات اللاتى استأجرهن الحزب الوطنى امثال عبير العسكرى وشيماء ابو الخير وغيرهن، وكذلك وقائع الاعتداء على صحفيين اثناء تأدية اعمالهم او لاسباب تتعلق بتأدية اعمالهم وذلك خلال عام ٢٠٠٤، مثلما هو الحال مع الاستاذ عبد الحليم قنديل مدير التحرير التنفيذى لجريدة العربى الذى تعرض للاختطاف والاعتداء عليه بالضرب لاسباب تتعلق بكتاباته الصحفية، وفقا لما صرح به قنديل فى تحقيقات النيابة العامة.

وتأتى تلك الانتهاكات برغم نص المادة (٦) من قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ على ان"الصحفيون مستقلون لا

سلطان عليهم فى اداء عملهم لغير القانون "اما المادة (٧) من ذات القانون فنصت على "لا يجوز ان يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفى او المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا للمساس بأمنه كما لا يجوز اجباره على افشاء مصادر معلوماته وذلك كله فى حدود القانون".

وهذه ليست المرة الاولى التى يتعرض فيها الصحفيون للاعتداء بالضرب والتهديد بالقتل، ففى اغسطس ١٩٩٥ تعرض الكاتب الصحفى جمال بدوى رئيس تحرير صحيفة الوفد انذاك للضرب المبرح من قبل عشرة اشخاص مجهولى الهوية، كما تعرض الكاتب الصحفى محمد عبد القدوس لاعتداء مماثل فى ٢١ يونيو ١٩٩٥، بعد اعلان موقفهما المعارض للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وقد سبق ذلك، محاولات اخرى للتحرش بالصحفيين المعارضين منذ عام ١٩٨٨، ومن ابرزهم المرحوم مصطفى شردى، وايمن نور الصحفى بالوفد انذاك، وعبدالعظيم مناف رئيس تحرير صحيفة صوت العرب انذاك.

ثانيا: صحفيون امام النيابة

ويتضمن بعض حالات استدعاء الصحفيين امام النيابة العامة للتحقيق معهم بسبب كتاباتهم أمثال عادل حمودة وكرم جبر ومحمد عبداللطيف،وتعتبر ظاهرة التحقيق امام النيابة العامة المرحلة الاولى لبدء المحاكمة الجنائية والتى تختم بالسجن عادة، وبرغم ان تلك التحقيقات لايعقبها صدور امر بالحبس الاحتياطى مثلما كان يحدث بالماضى - حيث حظر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الحبس الاحتياطى للصحفيين فى قضايا النشر فيما عدا جريمة اهانة رئيس الجمهورية - الا ان تلك التحقيقات تعد احدى آليات ترويع الصحفيين اوارهابهم.

ثالثا: صحفيون فى قفص الاتهام

ويتناول اهم القضايا التى اتهم فيها صحفيون بسبب كتاباتهم ولا تزال تلك القضايا منظورة امام المحاكم او صدر بها احكام بالبراءة، ومن امثلة تلك القضايا قضية الاستاذ مجدى حسين رئيس تحرير جريدة الشعب والتى تصدر على شبكة الانترنت والتى ظلت متداولة فى المحاكم منذ فبراير ٢٠٠٤م وحتى ٢٠٠٥/٤/٧حيث اصدرت محكمة جنايات القاهرة حكما ببراءته وذلك فى القضية التى اتهمه فيها د/ يوسف والى وزير الزراعة الاسبق بالسب والقذف.

رابعا: اقلام خلف القضبان

احمد عز الدين - شقيق الطاهر - فايز زيدان - عبد الناصر على - محمود العسقلانى، جميع هؤلاء الصحفيين وغيرهم صدرت بحقهم احكام بالحبس تصل الى عامين وبغرامة مالية وصلت اقصاها الى ٢٠ الف جنيه.

منهجية التقرير

ويعتمد التقرير فى مادته على نتائج بعثتى تقصى الحقائق التى اوفدتهما المنظمة لمتابعة احداث مظاهرتى حركة كفاية، وقد استمعت البعثتان لشهادات الضحايا انفسهم من الصحفيات والصحفيين وكذلك شهود العيان، وايضا على نتائج متابعة وحدة العمل الميدانى بالمنظمة لتحقيقات النيابة العامة مع الصحفيين والمحاكمة التى اجريت لهم وكانت المنظمة قد تلقت اكثر من شكوى ممن تعرضوا لاعتداءات على ايدى قوات الامن او المأجورين تحت سمع وبصر قوات الامن المصرية.

اولا: سوء معاملة الصحفيين والاعتداء عليهم

١- وقائع الاعتداء على الصحفيين اثناء تغطيتهم لمظاهرات حركة كفاية

أ) الضحايا

شيماء ابو الخير صحفية بجريدة الدستور

تعرضت لاعتداءات على ايدى بعض السيدات المأجورين

:اللى حصل انه فى يوم الاربعاء ٢٠٠٥/٥/٢٥ كنت انا وزميلتى عبير العسكرى مكلفين بتغطية مظاهرات كفاية فى نقابتى المحامين والصحفيين وحصل هجوم من البلطجية على نقابتى الصحفيين احنا جرينا استخبينا جوه النقابة وكان فيه مجموعة من المحامين قالوا انهم ممكن يؤمنوا خروجنا من النقابة واول ما طلعنا من النقابة ركبنا تاكسى على طول وقلنا للسواق يمشى بسرعة لكن جه ضابط (عرفت بعد كده ان اسمه نبيل سليم) وراح موقف التاكسى وقاله اقف مكانك ما تتحركش وبعدين سمعته بيقول لواحد هات الستات انا قلت لعبير العسكرى الحقى يا عبير دول ح يجيبوا ستات يضربونا احنا حاولنا ننزل وكان فيه واحد واقف على باب التاكسى اللى ناحية عبير وهى زقت الباب وجريت ناحية النقابة وانا نزلت وجريت ناحية شارع رمسيس على طول لكن الضابط نبيل سليم راح ماسكنى من ذراعى وكان فيه ضابط تانى لابس مدنى مسك عبير وهى قالت إنه ضابط امن دولة وفضل

الضابط نبيل سليم ما سكنى من ذراعى لحد ما جت الستات وراح رامينى عليهم وقال خدوها اهه راحوا مسكنى من شعرس وقعدوا يضربوا فيا بالشباشب وضربونى على رأسى وكتفى وظهرى ووقعونى على الارض وحاولوا يشدوا البنطلون منى لكنهم ماعرفوش لكن الجزمة وقعت منى وفى الوقت ده عبير العسكرى عرفت تجرى على النقابة وخرجت بعض المحامين واخذونى من بين ايديهم وكانت هدومى اتقطعت واول ما دخلت النقابة اغمى عليا وبعدها فوقونى وبعد ساعة الا ربع هربونى من النقابة".

عبير العسكرى صحفية بجريدة الدستور

اصيبت بخلع فى الكتف الايسر من جراء الاعتداء عليها على ايدى قوات الامن.

"انا كنت ضمن التظاهرة الخاصة بكفاية فى نقابة المحامين وانا واقفة على سور النقابة الساعة ٢ شاهدت عدد ٢ اتوبيس هيئة نقل عام و ٢ اتوبيس خاص بالشرطة لونهم ازرق وعربة من الامن المركزى ووقفت امام جمعية الشبان المسلمين بشارع رمسيس وكان موجود من انصار الحزب الوطنى داخل الجمعية وشفت لواء شرطة وماجد الشربينى المحامى امين شباب الحزب الوطنى يتحدث مع الشباب داخل الاتوبيس ويوجههم الى التجمع بتاع الوطنى امام الصحفيين وراحوا ضربوا المتظاهرين بتوع حركة كفاية واعتدوا على البنات بشكل عشوائى وقطعوا ملابسهن وهتكوا عرضهن واتجهوا الى نقابة المحامين وقذفوا المتظاهرين داخل النقابة بالحجارة والزجاج ورخام مكسور انا جريت على سطح المبنى الادارى لما لقيت البلطجية دخلوا النقابة معايا زميلى وائل توفيق ووليد صلاح طالب وفوجئنا بعضو مجلس نقابة المحامين على الصغير ومجموعة من الموظفين اعتدوا علينا بالضرب وكان مصر على تسليمنا لانصار الحزب الوطنى وقد تم الاعتداء على بالضرب فى وجهى وبطنى وألقى بى من على السلم وتدخل عدد من زملائى ونزلنا على حديقة النقابة واشار علينا بعض الزملاء بالخروج من النقابة انا وشيماء ابو الخير زميلتى بالدستور وفعلا خرجنا وقفنا تاكسى وفجئت بضابط بيوقف التاكسى ومعاه مجموعة من الامناء وانا نزلونى بعد ما نزلت شيماء وجابو لها عدد من النساء وكانوا يتعدون عليها

ويخلعوا ملابسها وانا خذونى الامناء على جانب الطريق بشارع رمسيس وضربونى ضرب مبرح وكان معاهم ضابط امن دولة لابس ملكى و اخر بزى رسمى برتبة عقيد وصرخت وسمعنى زملائى وكان فى نفس الوقت بتوع الامن بيحاولوا يخلعوا ملابسى وضابط امن الدولة قالى علشان تعملى فيها زعيمة وورينى ح تنزلى مظاهرات تانى ازاى وانا صورتك وح اوزع صورك وامر امناء الشرطة بأنهم يسحلونى على الارض ويتحرشوا بجسدى وشدونى من رجلى وقعت على الارض وهو كان رشوا اسبراى على وشى علشان ما اصرخش وتدخل بعض الناس على المحطة وزملائى اخذونى انا وشيماء ودخلونى نقابة المحامين وكانت هدومى وهدوم شيماء ممزقة وبعض الزملاء احضروا ملابس لنا".

ايمان طه – صحفية حرة

" انا عضوة بحركة "كفاية" وكان المفروض اننا سننظم تظاهرة سلمية يوم الاربعاء ٢٥ مايو امام ضريح سعد زغلول لدعوة المواطنين لمقاطعة الاستفتاء، ولكن عندما بدأنا فى التجمع فوجئنا بمجموعة من البلطجية ورجال يرتدون "زيا ملكيا" وعندما بدأوا فى التعدى علينا تفرقنا الى مجموعتين ذهبت الاولى لنقابة المحامين واخرى لنقابة الصحفيين وكنت ضمن المجموعة التى ذهبت لنقابة الصحفيين لحضور المؤتمر الصحفى الذى سيعقده محمد عبدالقدوس واثناء تواجدنا امام سلم النقابة رأينا مجموعة من الميكروباصات واتوبيسات النقل العام ينزل منها عدد كبير من الشباب كل منهم يمسك بشومة وبدأوا فى الوقوف فى صفوف متساوية وبدأ المؤتمر الصحفى لعبد القدوس امام النقابة وعندما بدأت الهتافات تعلو ضد النظام والرئيس فوجئنا بمجموعة الشباب تتحرك تجاهنا بعد اشارة صدرت اليهم من احد الضباط، فأشارت علينا وفاء المصرى المحامية بأن ننسحب الا انهم لم يعطونا الفرصة للانسحاب وانقضوا علينا وخطفوا منا كل الاشياء التى كنا ممسكين بها ومتعلقاتنا الشخصية ومزقوا ملابسنا وعندما حاولت دخول مبنى النقابة هربا من بطشهم رفض الامن دخولنا رغم توسلاتى لهم فانقض على شاب من المجموعة التى اعتدت علينا وقام بضربى بقدمه اسفل بطنى مرتين بقوة رهيبة، فصرخت الى ان انتبه مجموعة من

اعضاء كفاية لى وقاموا بضرب هذا الشاب وابعاده عنى".

وتضيف ايمان" انه بعد ذلك جاء ضابط شرطة وعندما رآنى منهارة تماما تركنى رغم اننى طلبت منه احضار الاسعاف الا انه رفض، فأخذنى اثنان من اعضاء الحركة وسارا بى الى نقابة المحامين وعندما وصلنا الى النقابة قاما بعرضى على طبيب النقابة الذى رفض توقيع الكشف الطبى على وطلب منى الذهاب للاسعاف الا اننى لم استطع الخروج، لان الامن رفض خروج احد من داخل النقابة حتى الساعة السابعة مساء الى ان جاء الدكتور محمد بسيونى وهو عضو مؤسس فى كفاية واستطاع ان يحضر لى حقنة مسكنة من خارج النقابة اعطتها لى طبيبة".

"وعندما سمح لنا الامن بالخروج من النقابة الساعة السابعة مساء ذهبت للمنزل وبدأت الآلام تظهر على بعد انتهاء مفعول المسكن وظللت اتألم الى ان جاء اثنان من اصدقائى صباح يوم الخميس واخذونى لمستشفى جراحات اليوم الواحد بالمرج لعلاجى، ورفضت إدارة المستشفى دخولى قبل تحرير محضر وبالفعل حررت المحضر فى امن المستشفى وخرجت فى ذات اليوم من المستشفى وبعد ذلك توجهت الى مستشفى خاص لعلاجى هناك وظللت بالمستشفى يومين الى ان خرجت منها يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/٥/٢٨".

• نشوى طلعت - مترجمة صحفية

"لم اكن اخطط لشئ فى يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٥/٥/٢٥م الا الخروج لمتابعة ما يحدث فى الشارع وذهبت لوسط القاهرة ثم لمكان المظاهرات امام ضريح سعد زغلول حيث تظاهرات حركة كفاية ووجدت الاشتباكات وصلت لحد عنيف ووجدت زميلى خالد يتم الاعتداء عليه ويتم سحله على الارض فحاولت مساعدته.

ساعتها فقط شعرت اننى دخلت المعركة ووجدت الشباب ورجال الامن يتركون خالد ويحيطون بى انا ووجدت من يشدنى من شعرى ومن يركلنى فى ظهرى ومن يدفعنى وفجأة وجدت نفسى فى دائرة يحيط بى الشباب وكل منهم يحاول ان يمسك بجسدى وكل لحظة تمر اجد ان ملابسى تتمزق وحاولت الفرار لكن دون جدوى ودفعتهم امامى حتى اقتربت من المارة وتراجعوا وحاولوا ان يبعدوا ايديهم عن ملابسى ووجدت سارة الديب "مراسلة

الاسوشيتد برس" فمدت يدها الى فضربوها هى الاخرى واستمر الضرب حتى تجمع حولنا خمسة افراد فتزايد الضرب واصبح اكثر عنفا وكلما حاول احد منا الخروج نجد طوقا من الاشخاص يأخذونه ليضربوه حتى قال احدهم "كفاية عليهم كده النهارده!!".

"انا كنت متوقعة احتكاكات واشتباكات لكن عمرى ما كنت اتوقع ان يصل الامر لتمزيق ملابس وانتهاك اعراض وتحرش مثلما حدث فالرسالة هذه المرة كانت واضحة جدا والدليل ان الشباب والمتظاهرين لصالح الحزب الوطنى لا يركزون على الضرب او على الركل كما يحدث دائما فى كل المظاهرات ولكن يركزون فقط على الفتيات وبالأخص على اجسادهن وعلى مد ايديهم للمناطق الحساسة وعلى تمزيق الملابس حتى ان معظم المشاركات كن كل لحظة يتحسسن ملابسهن وينظران للاخريات اللاتى تمزقت ملابسهن وتقريبا خلعوا كل ملابسى حتى ان السيدات اللاتى كن فى المظاهرات التابعة للحزب الوطنى كن مسجلات خطر وكن يتجهن نحو التظاهرات ليخلعن ملابسهن قبل اى شئ وكأن الامر مخطط مسبقا ومنهجا ساروا عليه فيطوق الشباب السيدات "الصحفيات" حسب الامر وتمتد يد السيدات المسجلات خطر لتخلع ملابسهن واول شئ تمتد اليه هو الجيبة او البنطلون".

هانى الاعصر - صحفى بجريدة الدستور

اصيب بجرح غائر بالذراع الايمن استلزم خياطته بأربع غرز جراء قذف بقطعة رخام

"احنا جالنا خبر بأن فيه مظاهرة لحركة كفاية امام ضريح سعد زغلول الساعة ١٢ ظهرا اتحركت ناحية ضريح سعد و وصلت هناك الساعة ١١,٤٥ لقيت الاستاذ محمد عبد القدوس ومجموعة معاه من حركة كفاية حاولوا يتظاهروا لكن الامن تصدى لهم وحذوروا محمد عبدالقدوس بأنه لو ما مشيش ح يتصرفوا معاه تصرفى مش ح يعجبه لكن محمد عبد القدوس واللى معاه بدأوا يهتفوا واحد من اللواءات اعطى اوامر لافراد الامن اللى كانوا لابسين مدنى بأنهم يفضوا المظاهرة بالضرب، محمد عبدالقدوس وقع على الارض وانضرب هو وجمال فهمى وبعد كده اتفرق المتظاهرين واتجمعوا على الناحية التالية وكانت فيه مظاهرة للحزب الوطنى وبدأ

الامن المـركـزى يزقـوا مـتظاهرى كـفـاية على مظاهرة الحــزب الوطنى وكـــانوا بينبـهـوا علينا (قـوات الامن) بأننا مـمنوع نصور واتمكنا من اننا نجرى لكن عساكر الامن المركزى اللى لابسين مدنى اتمكنوا منا وضـربونا بالهـراوات وكـانوا كل شـوية يخطفـوا واحد من المتظاهرين ويضـربوه وبعـد كـده اتمكنت من انى اهرب وطلعت على نقابة المحـامين لانى عـرفت ان فـيه مظاهـرة تانيـــه هنـاك دخلت نقـــابة المحامين لقيت مجموعة على سلم النقابة قعدوا يهتفوا لفترة وكان الامن محاصر النقـابة بعـد كده لقـيت مظاهرة للحـزب الوطنى ومعاهم بعض البلطجية ومجموعة من الســيـدات ودول نزلوا من عـربيـتـين مـيكروباص كـحلى تحـمل ارقـام شـرطة والمــتظاهرين والبلطـجـيــة نزلوا من ٢ اتوبيس من هيئة النقل العام وعربيات امن مركزى".

"لقينا قـوات الامن المـركـزى اللى كـانت محـاصـرة النقـابة بتتراجع للخلف علشان يدوا الفـرصـة للبلطجـيـة من انهم يـدخلوا النقابة ولكن مجموعة الشباب اتمكنوا من انهم يقـفـلوا باب النقــابة الحـديد، لكن فوجئنا بأن البلطجية بيحدفوا علينا طوب وزجاج وكسر رخام انا جريت على حديقة النقـابة واتجهت ناحيـة السـور اللى بيطل على شـارع عـبـد الخـالق ثروت اسـتـجـدت بالضـبـاط اللى كـانوا مـتـواجـدين وقـتـهـا علشـان يدخلوا ويحـمونا، الا انى فـوجـئت بان الضـبـاط بيدوا اوامـرهم للبلطجـيـة فى انهم يـرمـوا علينا الحـجـارة، سـاعـتـهـا انا انجـرحـت فـى ذراعـى الايمـن بجـرح غـائر ناتج عن اصابة بقطعة رخام كان بيقذفها البلطجـيـة من خـارج النقــابة قـعـدت ٣ سـاعـات وانا مـجـروح ومش عـارف اخـرج علشـان أعـالجـه فـى اللحظة ديه لقـيت شيماء ابو الخير وعبير العسكرى زملائى فى الجـريدة جـايين فى حـالة انهـيار تام وشـيـمـاء اغـمـى عليـهـا وكـانت مـلابسـهـم مـقـطعـة بعـد كـده عـرفت انهم تعـرضـوا لاعـتــداءات من قـبـل بعض الســيــدات المأجورات وقوات الامن "انا الجرح بتاعى اتخـيط وأخـد اربع غـرز وبشـعـر بآلام فى عموم الذراع كله".

ب) شهود العيان

خالد البلشى مساعد رئيس تحرير الدستور

"انا كنت مـتـواجـد فـى ضـريح سـعـد بشـــارك فى مظاهـرة كـفــاية ومـــراسـل لصـحـيـفـة الدسـتـور، شـاهـدت عـربات اتوبيس نقل عـــام ونصف نقل واثنين ميكروباص كانوا مـحملين ناس من الحزب

الوطنى وبلطجية كانوا شايلين اعلام ومعهم عصيان فى الوقت اللى كان فيه تجمع التظاهرة من حركة كفاية وكانوا بيرددوا الهتافات ضد الاستفتاء فوجئت بلواء شرطة ومجموعة من قيادات الشرطة بتشاور لجنود وعساكر الامن المركزى قال لهم اضربوهم وجمعوهم على مظاهرة الحزب الوطنى انا حاولت انسحب فى اللحظة ديه وشفت العساكر واشخاص بزى مدنى شايلين مجموعة من حركة كفاية بيضربوهم ويدفعوهم ناحية مظاهرة الحزب الوطنى وكان فيهم (نشوى طلعت) وسمعت ضابط شرطة بيقول خدوا البنت دى وكان يقصد نشوى - وشفتهم وهم ماسكين فيها وسحلوها على رخام وزارة الانتاج الحربى بسعد زغلول وكانوا بيرفعوا هدومها وضربوها ضرب مبرح واللى كان بيقرب منها كانوا بيضربوه ويدخلوه على مظاهرة الحزب الوطنى علشان هما يضربوه وبعدين شوفت واحد اسمه (محمد توفيق رضا) كان بيحاول يهرب من الضرب ولقيت ضابط الشرطة ومعه اربع جنود بيضربوا فيه ويخطفوا وجريوا وراه لقيتهم دخلوه على شارع امام وزارة التربية والتعليم وكانوا شايلين محمد ونازلين ضرب فيه وزميل لنا اسمه (وائل عباس) حاول يصور (محمد رضا) حال ضربه فالضابط قال هاتوا إبن الوسخة!! فأخدوا منه الكاميرا وبعدين اخذوا (محمد) الى نقطة شرطة المنيرة وبعدين رجعت على المظاهرة لقيت نشوى مازالت بتحاول تجرى من وسط ايدى البلطجية وحاولت ان ابعدها عنهم واخذتها ورحنا على نقابة المحامين ونقابة الصحفيين".

"فى نقابة الصحفيين شفت (جورج اسحاق) بيقول بيان كفاية واخذوا يرددوا الهتافات لاحظت ناس لابسين زى ملكى اتجمعوا بتعليمات من الامن واحضروا لهم لافتات عليها صور مبارك وجمعوهم حول نقابة الصحفيين وفتحوا ممرات للالتفاف حول مظاهرة كفاية وبدأوا يضربون حركة كفاية والناس الى استطاعوا يجروا الامن دخلهم جراج النقابة وانا كنت داخل النقابة لقيت من خلال مشاهدتى من الزجاج بيدخلوا البلطجية على الناس الموجودة بالجراج وكان بيحميهم لواء شرطة ضربوهم بعنف وبعدين الامن فتح للناس اللى ضربت يمشوا وبعدين دخلوا البلطجية على سلم النقابة وبعدين اعتدوا على كل صحفى بيتصادف حضوره للنقابة ومعهم صحفية اسمها معرفوش التف

حولها مجموعة من البلطجية وضربوها وحاولوا خلع ملابسها وتحرشوا بها وبعد ما ضربوها واغمى عليها تدخل بعض الناس وحملوها وهدومها وملابسها كانت متقطعة وواحدة ثانية عرفت انها صحفية ضربوها ضرب مبرح واعتدوا عليها فى بطنها وأماكن حساسة من جسمها".

عمرو بدر - صحفى

"كنت انا وزميلى احمد مكلفين بمتابعة مظاهرة كفاية بنقابتى الصحفيين والمحامين وحاولنا ندخل نقابة المحامين و كان فيه ضابط منعنا من الدخول وقلنا له احنا صحفيين قالنا بلا صحفيين بلا زفت يلا ابعدوا من هنا لما جينا نتكلم معاه راح منادى على امين شرطة وقال له خدهم فسحهم لقينا خمس او ست امناء شرطة قعدوا يزقونا لحد ما وصلنا عند عربية جنود خضره وقالنا امين الشرطة تمشوا ولا تركبوا قلت له اعمل اللى انت عايزه انا مش ح امشى من هنا وفى نفس الوقت ضابط تانى راح منادى على الامناء اللى كانوا معانا علشان عايزهم فى حاجة انا معرفتش ايه بالضبط راحوا سيبنا بعد كده رحنا متحركين على نقابة الصحفيين لقينا مجموعة من انصار الحزب الوطنى وبعض من قياداته بيفرقوا على مجموعة من الناس اللى كانت عاملة مظاهرة للحزب الوطنى سندوتشات وحاجة ساقعة بصيت لقيت ضابط بيقولنا يالا يا واد انت وهو قلنا له احنا صحفيين وواقفين امام نقابتنا قالنا يالا يالا دية مش نقابتكم ولا حاجة قلنا له مش ح نمشى من هنا راح منادى على حد من البلطجية اللى كانوا موجودين راح نزلنا من على سلم النقابة وكان معاه عصاية وفى الوقت ده كان بجوارنا صحفى من المصرى اليوم ومصور من الكايرو تايمز لقينا البلطجى ده معاه مجموعة من الجنود عمالين يزقونا لحد ما وصلنا للرصيف المقابل للنقابة وانا شفت الامن كان بياخد الكاميرا من بعض المصورين ويسحبوا الافلام منها رجعنا على نقابة المحامين وكان تقريبا فيه١٠٠ فرد على سلم نقابة المحامين بيهتفوا وبعد فترة لقينا البلطجية اللى كانوا فى نقابة الصحفيين جايين على نقابة المحامين والامن اللى كان محاصر النقابة تراجع للوراء شوية علشان يسمح للبلطجية يدخلوا النقابة ولقيت الشتيمة بدأت وبدأ البلطجية يحدفوا الناس اللى فى نقابة المحامين بالطوب والزجاج والرخام الحكاية ديه اخدت ربع ساعة تقريبا والأمن كان واقف بيتفرج بعد كده البلطجية

مشيوا وبدأ الناس اللى فى النقابة يخرجوا واحد واحد كان فيه شيماء ابو الخير وعبير العسكرى خارجين مع بعض وركبوا تاكسى لكن الامن وقف التاكسى وخلاهم ينزلوا وجابوالهم ستات وضربوهم لحد ما جه مجموعة من المحامين وراحوا مخلصين شيماء من بين الستات اللى بيضربوها ودخلوها على النقابة وبعد كده لقيت شيماء ابو الخير مغمى عليها وكانت هى وعبير العسكرى ملابسهم مقطعة".

٢- وقائع الاعتداء على صحفيين آخرين

١- عبد الحليم قنديل - رئيس التحرير التنفيذى لجريدة العربى

فى فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢/١١/٢٠٠٤م الموافق ١٩ من رمضان اثناء عودة عبدالحليم قنديل الى منزله قادما من "سهرة سحور" بأحد فنادق القاهرة تعرض لعملية اختطاف واعتداء بالضرب خلفت عدة اصابات، وهى:

١- تجمع دموع بالعين اليسرى.

٢- كدمة بالنصف الايسر من الوجه والاذن اليسرى.

خدوش اعلى الذراع والكتف اليمنى.

وفيما يلى تفاصيل عملية الاختطاف والاعتداء على عبد الحليم قنديل كما ذكرها فى تحقيقات نيابة استئناف القاهرة:

"يوم الثلاثاء الموافق ٢/١١/٢٠٠٤م كنت فى ندوة بنقابة الصحفيين حول اوضاع المؤسسات الصحفية، لم انتظر حتى انتهاء الندوة وغادرت الساعة ١١,٣٠ مساء مع عبدالله السناوى ومحمد حماد وذهبنا لفندق شيراتون القاهرة، ولحق بنا جمال فهمى، سهرنا وتسحرنا وغادرنا المكان كل الى طريقه، عبدالله وجمال معا، وانا ركبت مع حماد فى سيارته؛ لانه ساكن جنبى، واوصلنى حتى محطة ٣ طوابق فى شارع فيصل، سلكت طريقى المعتاد الى شارع ابو جبل، وهو شارع عرضى بين الهرم وفيصل، ثم فوجئت بصوت سيارة مسرعة من خلفى تصورت ذلك رعونة قيادة من شاب وحاولت انتقاده.

وفجأة قبل ان انظر ورائى شعرت ان السيارة وقفت قبل ان أنظر، ووجدت ٤ اشخاص، منهم اثنان يرتديان بذلة غامقة، واثنان يرتديان ملابس عادية، قام الاربعة بوضعى بالقوة فى المقعد الخلفى للسيارة، وكان معهم اسلحة بيضاء، حاولت الصراخ وصرخت بالفعل وهذا زادهم

عنفا وبدءوا بتكميم فمى وتعصيب عينى، وبعد ذلك تعدوا على بالضرب ووضعوا المطاوى على رقبتى وكتفى وقالوا لى حتى لا تتكلم عن الكبار".

وبعد ذلك ولاول وهلة تصورت انهم من جهة امنية وانهم قابضون على بصورة غير مشروعة، وبعد ذلك بحوالى ساعة جردونى من كل ملابسى حتى الداخلية وكذلك نظارتى الطبية، ثم ألقوا بى فى منطقة صحراوية رملية، عرفت بعد ذلك انها طريق السويس الصحراوى، بعد ذلك مشيت حوالى ٣٠٠ متر فى اتجاه عشوائى ووصلت لنقطة شرطة عسكرية، الجنود الذين فى الخدمة اعطونى ملابس من عندهم وكانت ملابس ميرى ووقفت عربية وركبت معها حتى رمسيس ومن رمسيس ركبت لفيصل".

واكد قنديل فى ختام تحقيقات النيابة العامة التى اجرتها معه نيابة استئناف القاهرة وقيدت برقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٤م حصر تحقيقات نيابة استئناف القاهرة ..على اتهامه لوزير الداخلية بصفته؛ حيث ان الواقعة حدثت فى خلال ٤٨يوما من تاريخ كتابته مقالا عن سياسة الداخلية فى اعتقال الالاف من المواطنين فى اعقاب احداث طابا،وانه تناول سلسلة من الكتابات حول قضية توريث الحكم وقانون الطوارئ وكان محامو المنظمة قد صاحبوا عبد الحليم قنديل اثناء سماع اقواله امام النيابة العامة كما اصدرت المنظمة بيانا صحفيا اعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء انباء الاعتداء على قنديل ودعت فى ختام بيانها وزير الداخلية الى التحقيق الفورى فى الواقعة والكشف عن هوية مرتكبيها.

٢-على عبد السلام منصور-جريدة الاهرام المسائى

تلقت المنظمة فى غضون شهر اكتوبر ٢٠٠٤شكوى من الصحفى على عبد السلام منصور،والتى جاء فيها انه تعرض للاعتداء عليه بالضرب واحتجازه بقسم شرطة الازبكية لا لشئ الا انه تحدث مع احد الضباط وقال عبد السلام فى شكواه للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان :«فى تمام الساعة الواحدة صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٤/١٠/٢٢واثناء عودتى من عملى -بجريدة الاهرام -الى منزلى وجدت الشرطة اغلقت كافة منافذ ميدان رمسيس امام المشاة؛فسرت مترجلا الى الفجالة على ان اعود الى ميدان رمسيس لأركب سيارة الى شارع جسر السويس،الا ان العساكر اجبروا كل المشاة وانا معهم

على السير فى شارع صغير مواز لنزلة كوبرى ٦ اكتوبر،وبعدها وجدنا سياجا حديديا فأجبرنا ان نعود ثانية الى نفس النقطة التى بدأنا منها بميدان رمسيس وعليه توجهت الى ضابط برتبة عميد كان واقفا فى قلب الميدان وكان حوله مجموعة من الاشخاص يرتدون الزى المدنى والميرى ،وبود وحميمية عرضت عليه مشكلة المشاة،ولكنه كان لا يقبل اى حديث ،وكان يهزأ من كلامى قائلا:ألست من القاهرة ؟لماذا لاتأخذ الانفاق..فقلت له انا اركب من هنا كل يوم ولا اعرف الانفاق ولايعرفها الكثير من هؤلاءالمشاة»

«فما كان من الضابط الا ان قام بدفعى بيده قائلا:امش ياروح امك..انا لن اعلم كل واحدمن اين يمشى ولاستغرابى لرد الفعل قلت له:لماذا تدفعنى انا اكلمك باحترام؟»

«وفى هذه اللحظة وجدت ما لايقل من ٧ افراد «يرتدون الملابس المدنى والميرى»يجذبوننى بشدةويسبوننى ،كل منهم بألفاظ بذيئة،ثم اشار لهم العميد قائلا:خذوه،ارموه فى البوكس ،وخذوه على القسم ولما ابديت اعتراضا للحظة وانا اقول :«لايمد احد يده على ...»لم ار الا من يضربنى ويخنقنى ومن يضع يده فى جيوبى وانا اشعر بحالة شديدة من الاختناق وعدم القدرةعلى الكلام وكان قميصى من كثرة الجذب قد تمزقت ازراره ،وجاء ضابط اخر وقال اتركوه لى..فى هذه اللحظة تمكنت من الكلام وقلت لهم وانا بين ايديهم انا صَحفى،وما عملتموه لابد ان يصل لوزير الداخلية.

الانهم اخذونى الى قسم الازبكية ،وهناك تم احتجازى لاكثر من ساعتين بمكتب احد الضباط ويدعى رشاد محمد خليل ،وانا استغيث بهم ليتركونى اذهب للمستشفى ،او اقوم بالاتصال باى من زملائى اواحد اعضاء النقابة؛لانى اشعر بأننى اموت.وبعد ساعة ونصف جاء احد الزملاء بالاهرام واصر على استدعاء الاسعاف لسوء حالتى ،وجاء طبيب شاب وقام بالكشف على واعطانى حقنة بعدها تمكنت من التنفس بشكل طبيعى بعد حالة الاختناق التى كنت اشعر بها ، وخرجت فى تمام الثالثة والثلث صباح الجمعة بصحبة زميلى الذى اوصلنى الى منزلى،وظللت طوال يوم الجمعة والسبت بالمنزل لعدم قدرتى على الحركة لكثرة الآلام التى كنت ومازلت اشعر بها بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٦ قامت المنظمةالمصرية لحقوق الانسان بارسال عدة بلاغات لكل من وزير الداخلية واللواء مدير الادارةالعامة للرقابة والتفتيش بوزارة

الداخلية وللنائب العام ،وكانت الداخلية اعلنت عقب ذلك عن إجراء تحقيق داخلى فى الواقعة.

ثانيا:صحفيون امام النيابة

١-محمد عبد اللطيف -جريدة صوت الامة

بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٥م تم استدعاء محمد عبد اللطيف بجريدة صوت الامة من قبل النيابة العامة للتحقيق معه فى البلاغ المقدم من د/ضياء المنيرى (صاحب مكتب انفيرواستيفك للاستشارات)والذى اتهم فيه عبد اللطيف بسبه وقذفه واسناد افعال له من شأنها تحقيره بين بنى وطنه،وكان عبد اللطيف قد قام بإجراء تحقيق تم نشره فى جريدة صوت الامة فى عددها رقم١٨٨ الصادربتاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ تحت عنوان «ممنوع من النشر..الكتاب الاسود ضد ابراهيم سليمان»

وكان محمد عبد اللطيف قد تناول من خلال تحقيقه وقائع نسبت لوزير الإسكان ود/ضياء المنيرى (شقيق زوجته)،واكد على ان تلك الوقائع لوصحت لأوجبت محاكمتهما امام الراى العام،هذا ما اعتبره د.ضياء المنيرى قذفا فى حقه.

٢-عبد الفتاح عبد المنعم -جريدة الملتقى الدولى

فى غضون شهر اغسطس ٢٠٠٤تم استدعاء٥ صحفيين بجريدة الملتقى الدولى (عبد الفتاح عبد المنعم ، وياسر فرحات، ومنى مهنى، واسماء عفيفى ،وامل صلاح عرفة) للتحقيق معهم بشأن بلاغ قدم من احد رجال الاعمال سيرلانكى الجنسية، والذى كان قد اتهم الصحفيين الخمسة بقيامهم بسبه وقذفه من خلال حملة صحفية بدأت فى العدد رقم٥٦٢ الصادر فى ١٤يونيو٢٠٠٤م واستمرت عقب تقديم البلاغ لتنتهى فى العدد رقم ٥٧١،وجاء فى الصفحة الخامسة من العدد رقم ٥٦٢ «قيام تاجر سيرلانكى باحتكار تجارة الحبوب فى مصر،وفى النصف الثانى من ذات الصفحة نشرت الجريدة حوارا مع رجل الاعمال السيرلانكى قرر فيه انه ليس محتكرا وانه يساهم مع الحكومة فى تنشيط الاقتصاد»

ويذكر ان النيابة العامة لم تستمع الى اقوال الصحفيين حتى الان.

٣-ابراهيم خليل-مجلة روز اليوسف

فى غضون شهر اغسطس ٢٠٠٤م تقدم د/ضياء المنيرى صهر د/ابراهيم سليمان وزير الاسكان ببلاغ الى النائب العام،متهما فيه الصحفى ابراهيم خليل

بمجلة روز اليوسف بسبه وقذفه إثر قيامه بنشر تقرير بعنوان «نيابة امن الدولة تحقق مع ضياء المنيرى فى جريمة رشوة»،وتم توجيه اتهام للمنيرى باستغلال النفوذ والرشوة واكد د/ضياء المنيرى فى متن بلاغه للنيابة العامة ان ما قام به الصحفى ابراهيم خليل هو سب وقذف فى حقه،وذلك من شأنه تحقيره لدى أهله وبنى وطنه.

٤-عادل حمودة-جريدة صوت الامة

فى غضون شهر سبتمبر ٢٠٠٤تلقى المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام بلاغا من د/محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان ضد الصحفى عادل حمودة رئيس تحرير جريدة صوت الامة وعصام فهمى رئيس مجلس ادارة الجريدة و٣من الصحفيين ،وذلك فى اعقاب حملة صحفية قامت بها الجريدة عن تحقيقات نيابة امن الدولة مع د/ضياء المنيرى صهر وزير الاسكان وكانت جريدة صوت الامة فى عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٧م قد قامت بنشر صورة تلغرافية لشكوى احدى الشركات ضد وزير الاسكان ،وبذات العدد وفى صفحتها الخامسة قامت بنشر تحقيق اخربعنوان«بالمستندات قصة الاستيلاء على ٣٠٦ أمتار مربعة من ارض فاطمة عباس»

واكد وزير الاسكان فى بلاغه للنائب العام انه قد اثر الصمت-على حسب تعبيره-لعل الجريدة تعود الى صوابها خاصة بعد صدور حكم من محكمة جنايات القاهرة لصالحه ضد الصحفى محمود العسقلانى بجريدة العربى الناصرى والذى كان قد تناول فى حملة صحفية ذات الموضوعات.

٥-كرم جبر-جريدة روز اليوسف

فى غضون شهر اغسطس٢٠٠٤ استدعى الصحفى كرم جبر بمجلة روز اليوسف للتحقيق معه امام نيابة استئناف القاهرة فى البلاغ المقدم ضده من د سعد الدين ابراهيم ،حيث اتهم كرم جبر بسبه وقذفه من خلال سلسلة مقالات تم نشرها بمجلة روز اليوسف؛المقالة الاولى جاءت فى العدد رقم ٣٩٦٥ الصادر فى الخامس من يونيو ٢٠٠٤م والذى حمل عنوان«من الذى يحمى سعد ابراهيم ؟!اما المقالة الثانية فجاءت فى العدد رقم ٣٩٦٧بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٤ تحت عنوان :«هنا وكر ابن خلدون..التغير على طريقة سعد الدين ابراهيم».

وتناول كرم جبر من خلال مقالاته اعمال د/ سعد الدين ابراهيم وخاصة المتعلقة بمشاكل الأقباط فى مصر، حيث انه فى مقالته الاولى تحدث عن دراسات مركز ابن خلدون عن الاقباط فى مصر تحت عنوان فرعى هو «المتاجرة بالاقباط».

وقدم كرم جبر أثناء التحقيق معه امام نيابة استئناف القاهرة حافظة مستندات تحتوى على اعمال مركز ابن خلدون ،وخاصة تلك التى تتعلق بالديمقراطية أو الاقباط فى مصر.

ثالثاً: صحفيون فى قفص الاتهام

١-علاء شلبى مراسل جريدة الاحرار بالغربية -عامر سليمان رئيس قسم الحوادث بجريدة الاحرار.

قام علاء شلبى مراسل الاحرار بالغربية بنشر تحقيق صحفى بجريدة الاحرار تناول من خلاله الحديث عن قيام «٥نواب بالغربية بممارسة الجنس مع ساقطة»،على اثر هذا التحقيق الصحفى قام كل من عبد الفتاح امين ،وحمادة احمد عبد القادر،ومحمد احمد البسطوسى ،وعبد المحسن محمد داود وهم من نواب مجلس الشعب عن محافظة الغربية ..بالتقدم ببلاغ الى النيابة العامة والتى قامت باستدعاء الصحفيين وسماع اقوالهما،ثم احالت اوراق الدعوى الى محكمة جنح حدائق القبة برقم ١٧٦٥٩لسنة٢٠٠٢م جنح الحدائق ،والتى اصدرت فى اولى جلساتها حكما غيابيا بالحبس والكفالة لإيقاف التنفيذ.

عقب ذلك تقدم الصحفيان بمعارضة للحكم الغيابى، ودفعا بانعدام اختصاص المحكمة الجزئية؛حيث ان نواب مجلس الشعب من الشخصيات العامة،وعليه قررت محكمة حدائق القبة بإحالة الدعوى الى محكمة جنايات القاهرة لتنظرالدعوى كجنحة صحفية.

بجلسة٢٩/٣/٢٠٠٤م نظرت محكمة جنايات القاهرة الدائرة (٢٠) الدعوى واجلتها لاعلان المدعين بالحق المدنى.

وقد استمعت عقب ذلك المحكمة لأقوال العديد من الشهود، وكان على رأسهم النائب عبدالسميع حسن محمد عبدالشافى، والذى أكد فى شهادته أمام المحكمة انه قد تنازل عن بلاغه فى حق المتهمين، وكذلك السيد عبدالمحسن داود وهو نائب سابق بالمجلس والذى أكد أيضا عن تنازله عن شكواه.

عقب ذلك استمعت المحكمة لمرافعة الدفاع عن المتهمين واجلت الدعوى اكثر

من مـــرة الى أن قـــضت بتـــاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣٠م ببراءة المتهمين مما نسب اليهما.

٢- محمد عبدالله رجب - جريدة الجيل

بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٤م نظرت محكمة جنح مستأنف فوه القضية رقم ٩٨٣٩ لسنة ٢٠٠٣م، والتى اتهم فيها محمد رجب بالسب والقذف فى حق أحد رجال الأعمال، ولاتزال الدعوى متداولة، وكانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكمها بحبس محمد رجب ٦ أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه.

وكان محمد رجب قد قام بنشر تحقيق صحفى فى جريدة الجيل فى عددها الثانى الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٢م فى متن صفحتها العاشرة «مافيا الأراضى تكشر عن أنيابها بكفر الشيخ».

وأكدت محكمة أول درجة فى حكمها الصـــادر بتـــاريخ ٢٠٠٣/١١/١٥م أنه «استقر فى وجدانها الى توافر جريمة القذف فى حق المتهم لارتكاب الواقعة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٢ عقوبات، حيث كتب المتهم فى تحقيقه الصحفى بأن المدعى بالحق المدنى هو حوت كبير استولى على مساحة ٢,٥٠٠٠ أرض مطلة على النيل يقدر ثمنها بـ١٠ ملايين جنيه، وأنه قام برشوة المسئولين للاستيلاء على أراضى مـــملوكـــة للدولة» وبتـــاريخ ٢٠٠٥/٥/١٣م أصـــدرت مـــحكمـــة جنح مستأنف فوة حكمها بإلغاء حكم أول درجة وتغريم الصحفى محمد عبدالله رجب خمسة آلاف جنيه.

٣- معتز الحديدى - رئيس تحرير جريدة فجر حلوان

فى عددها الثمانين الصادر فى أول يناير عام ٢٠٠٤م نظمت جريدة فجر حلوان حملة صحفية ضد مافيا الأراضى بحلوان، والتى حملت عنوان «حملة منظمة لكشف مافيا الأراضى».

وتناولت الحديث عن تورط احد أعضاء مجلس المحافظة واحد المحامين ونجله فى عمليات استيلاء على أراضى الدولة بعقود مزورة، وكانت الحملة قد تضمنت اخبارا عن قيام احدى الجرائد المحلية لمدينة حلوان بنشر أخبار عن مافيا الأراضى، إلا أنها قد تراجعت فى عددها الأخير.

وعليه فإن رئيس تحرير الجريدة الأخيرة قد قام باتهام معتز الحديدى بسبه وقذفه من خلال الجنحة المباشرة، والتى أقامها أمام محكمة جنح حلوان، والتى نظرت أولى جلساتها فى التاسع من

مارس من العام ٢٠٠٤م وقد أجلت الدعوى إداريا اكثر من مرة ولاتزال متداولة وبجلسة ٢٠٠٥/٥/٣٠م أصدرت محكمة جنح حلوان فى دائرتها الأولى حكمها بتغريم معتز الحديدى خمسة آلاف جنيه.

٤- مجدى حسين - رئيس تحرير جريدة الشعب والصادرة من الشبكة الدولية للمعلومات

فى الثانى والعشرين من فبراير ٢٠٠٤م قامت النيابة العامة بإحالة الصحفى مجدى حسين رئيس تحرير جريدة الشعب الصادرة على الإنترنت الى المحكمة لاتهامه فى الجنحة الصحفية رقم ٢٩٠٥ لسنة ٢٠٠٤م جنح مصر القديمة وذلك فى أعقاب البلاغ الذى تقدم به د. يوسف والى وزير الزراعة السابق.

وجاء بقرار الإحالة بأنه «خلال الفترة من ٢٠٠٢/٩/٦م وحتى ٢٠٠٣/٩/٥م قام الصحفى مجدى حسين بسب وقذف بإحدى طرق العلنية فى حق موظف عام وهو يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة بأن أسند إليه عن طريق النشر أمورا لو صدقت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه، وذلك فى المقالات التى بثها على الموقع الخاص بجريدة الشعب على الشبكة الدولية للمعلومات «الإنترنت»، والتى نعته فيها بأنه رأس الشبكة الصهيونية فى مصر وأنه مارس عمليات قتل واسعة النطاق ضد المصريين من خلال المبيدات المحرمة دوليا، وأن جرائمه شاملة ومدمرة للوطن، وقام بتسميم الشعب المصرى، وأنه عبارة عن قطعة شطرنج وسكرتارية ولايستحى».

وقد تداولت الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة بجلسة ٤ أكتوبر ٢٠٠٤م طالب الدفاع الحاضر عن مجدى حسين انتداب خبير لفحص مقالات مجدى حسين على موقع الإنترنت لمعرفة ما إذا كان قد تم فتح الموقع الخاص بمجدى حسين وإضافة كلمات إلى مقاله أم لا.

وفى السابع من ابريل ٢٠٠٥م اصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمها ببراءة مجدى حسين مما نسب اليه وأكد محامى المتهم لمندوب المنظمة على ان تقرير الخبير الذى تم إيداعه بالمحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٣م جاء فيه أن موقع جريدة الشعب يتضمن عدة مقالات ليس من بينها المقال سند الاتهام وأن الموقع مؤمن ولكن لايمكن الجزم بإمكانية

اختراقه من عدمه كما استند الدفاع فى مرافعته إلى انه على فرض صحة المقال موضوع الدعوى فانه لايخرج عن نطاق النقد السياسى للشاكى.

٥- عصام هادى - صحفى بجريدة الأحرار

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١م قام الصحفى عصام هادى بنشر تحقيق صحفى بعنوان «شركة مصرية تروج للسياحة فى إسرائيل.. شركة مصرية تروج للكيان الصهيونى».

وتناول عصام هادى من خلال تحقيقه قيام إحدى الشركات السياحية بإصدار كتالوج سياحى تضمن صورا للشواطئ الفلسطينية المحتلة ولتل أبيب، ودعت من خلال هذا الكتالوج للقيام بزيارات سياحية لمصر وإسرائيل، وعلى إثر ذلك قام رئيس مجلس إدارة الشركة برفع جنحة مباشرة ضد هادى والأستاذ صلاح قبضايا رئيس تحرير جريدة الأحراراتهمهما فيه بقذفه من خلال هذا التحقيق،والذى ادى الى احتقاره فى شخصه وشركته التى تناولها التحقيق ونظرت الدعوى امام محكمة جنح الحدائق والتى بدأت اولى جلساتها فى ٢٠٠٣/١٢/٦،وكان دفاع الصحفى عصام هادى مستندا لحسن نية المتهم؛حيث انه قد بادر الى نشر تصحيح المدعى بالحق المدنى؛الامر الذى يؤدى إلى انتفاء القصد الجنائى للمتهم.

واستمرت الدعوى متداولة امام المحكمة طيلة عام٢٠٠٤ الى ان حجزت للحكم بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣١حيث أصدرت محكمة جنح الحدائق حكمها ببراءة هادى مما نسب إليه.

رابعا:أقلام خلف القضبان

١-احمد عزالدين .كاتب صحفى

فى العدد ٣٣٩من جريدة الاسبوع الصادرة فى٢٠٠٣/٦/٢٣م نشر الكاتب الصحفى احمد عز الدين تحقيقا صحفيا حول شهادة د.يوسف والى وزير الزراعة السابق امام محكمة امن الدولة العليا فى قضية محافظ الجيزة الاسبق ماهر الجندى تحت عنوان «يوسف والى شاهد زور» وكان احمد عز الدين قد نشر تحقيقا صحفيا اخر حول ذات الموضوع بالعدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠تحت عنوان «شهادة د.يوسف والى فى قضية ماهر الجندى بالوثائق ...ليس شاهد زور فقط ولكنه جزء من صلب القضية»

وفور صدور جريدة الأسبوع توجه د.يوسف والى إلى مكتب النائب العام

وتقدم ببلاغ اتهم فيه احمد عز الدين بسبه وقذفه من خلال تحقيقه الصحفى.

وكان تحقيق احمد عز الدين لم يقتصر فقط على شهادة والى فى قضية ماهر الجندى وانما قرر عز الدين ان ما فعله والى هو نمط متكرر من الشهادة امام القضاء وقد ضرب عزالدين من خلال تحقيقه الصحفى امثله بقضية الفساد التى اتهم فيها محافظ المنوفية الأسبق والمعروفة إعلاميا باسم تصاريح الردم«وكذلك شهادة والى فى قضية التجسس والتى اتهم فيها المدعو شريف الفلالى وكانت النيابة العامةقد قيدت بلاغ والى برقم ٦٨لسنة٢٠٠٣.

وبتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٦م مثل الكاتب احمدعز الدين للتحقيق امام نيابة استئناف القاهرة وقد وجه له ثلاثة اتهامات شملت الاتهامات واقعتى سب وقذف وفق بلاغ د.والى حيث وصف عز الدين شهادته فى قضية ماهر الجندى بانها شهادة زور وكذلك ما قرره عز فى تحقيقه بان والى يتطوع بشهادته لحماية الفساد والمفسدين اما الاتهام الثالث والذى وجهته النيابة الى احمد عز الدين هو التأثير بالنشر على المحكمة التى كانت مكلفة بنظر قضية ماهر الجندى

وكان احمد عز الدين قد تقدم بعدة مستندات الى النيابة العامة للتدليل على صحة ما نشره ومن ضمنها خطاب من د.عبد الرحيم شحاتة إلى والى وكذلك صورة من القرار الوزارى رقم ٢٥٥لسنة١٩٢٢م وقد استمرت تحقيقات النيابة مع احمد عز الدين طيلة سبع ساعات متتالية وعقب ذلك قررت استكمال التحقيق بجلسة٢/٨/٢٠٠٣م الى ان قررت النيابة العامة إحالة اوراق الدعوى الى محكمة جنايات القاهرة.

وفى اولى جلسات محاكمة احمد عز الدين امام محكمة جنايات القاهرة والتى لم يتمكن عز الدين من الحضور فيها لعدم إعلامه بقرار الإحالة قررت المحكمة التنحى عن نظر الدعوى لاستشعار الحرج لتحال الدعوى فيما بعدالى الدائرة العاشرة بمحكمة جنوب جنايات القاهرة لتنظر اولى جلساتها فى تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤م واستمرت الجلسات طيلة سبعة اشهر قدم خلالها احمد عز الدين وهيئة الدفاع العديد من المستندات.وبتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦م أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمها ضد احمد عز الدين بالحبس سنتين والغرامة عشرون ألف جنيه.

٢-عبد الناصر على-صحفى بجريدة المصرى اليوم

فى التاسع من سبتمبر ٢٠٠٤ امر المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام بإحالة بلاغ مقدم من وزير الإسكان د.ابراهيم سليمان ضد ثلاثة صحفيين بجريدة «المصرى اليوم» وهم :-عبد الناصرعلى -علاء الغطريفى- يوسف العومى

وذلك بشأن الخبر الذى نشرته الجريدة تحت عنوان «تفتيش مكتب ابراهيم سليمان ..تعليمات للوزير تجميد نشاطه حتى انتهاء التحقيق »فى عددها رقم ٧٣الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٨م وكانت الجريدة قدتناولت من خلال صفحتها الاول الخبر السابق ذكره حيث جاء فيه ان جهة رفيعة المستوى قد قامت بتفتيش مكتب وزير الاسكان وذلك فى اعقاب قيام نيابة امن الدولة بالتحقيق مع الدكتور ضياء المنيرى صهر الدكتور ابراهيم سليمان ورئيس مكتب انفيروسيفك الهندسى فى إحدى القضايا.

وكان خبر تفتيش مكتب الوزيرقد تم نفيه فى ذات اليوم عن طريق المتحدث الرسمى باسم رئاسة الوزراء وعليه سارعت الجريدة فى عددها التالى رقم٧٤الصادر بتاريخ٢٠٠٤/٨/١٩م بنشرتصحيح للخبروقد تقدم الصحفيون الثلاثة بنسخة من عدد الجريدة رقم٧٤كدليل على حسن نواياهم بان سارعوا بتصحيح الخبر ونفيه وذلك فور صدور بيان مجلس الوزراء وقبل ان يتقدم الوزير ببلاغه الى النيابة العامة،الاان الاخيرة قد احالت ثلاثتهم الى المحاكمة الجنائية حيث اتهمتهم بسب وقذف موظف عام هو الدكتور محمد ابراهيم سليمان وذلك من خلال التحقيق الصحفى الذى حرروه ونشروه بجريدة المصرى اليوم فى عددها رقم٧٣وقد اعتبرت النيابة العامة ان ما نشره المتهمون الثلاثة كان عن سوء قصد لذلك أحالتهم للمحاكمة وقيدت الاوراق جنحة بالمواد ١٧١/٥، ١٨٥، ٣٠٢، ٢/٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨، من قانون العقوبات والمادتين ٢١، ٢٢من القانون رقم ٩٦لسنة١٩٩٦بشأن تنظيم الصحافةوقد نظرت الدعوى التى حملت رقم١٣٧٨١لسنة٢٠٠٤جنح قصر النيل أمام محكمة جنايات القاهرة.

وبتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٧م قضت المحكمة بمعاقبة الصحفيين الثلاثة وقد صدر الحكم حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم الاول وغيابيا بالنسبة للمتهمين الثانى

والثالث-بالحبس سنةوتعويض قدره عشرةالاف جنيه وواحد

وعقب صدور الحكم تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الانسان بمذكرة للنائب العام تطالبه بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر استنادا الى المادة٤٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على «للنيابة العامة فى الاحوال التى يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه ان تطلب منه تقديم كفالة بأنه لايفر من التنفيذ عن زوال سبب التأجيل ،ويقدر مبلغ الكفالة فى الامر الصادر بالتأجيل.

كما استندت ايضا فى مذكرتها الى ان النقابة العامة للصحفيين قد انتهت من مشروع القانون وتقدمت به لوزارة العدل لفحصه تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب لمناقشته وإصداره وكذلك الوعد الرئاسى الذى اعلنه الرئيس مبارك فى افتتاح المؤتمر العام الرابع للصحفيين فى ٢٠٠٤/٢/٢٣م حيث طالب الرئيس مبارك الحكومة بتقديم مشروع قانون يقضى بإلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر.

٣- شقيق الطاهر - صحفى بجريدة صوت الأمة

بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦م أصدرت محكمة جنح مركز إمبابة حكمها بحبس الصحفى شقيق الطاهر «جريدة صوت الأمة» لمدة سنة والغرامة خمسة آلاف جنيه وكفالة خمسة آلاف جنيه وذلك تأييدا للحكم الغيابى الصادر ضده فى دعوى السب والقذف التى أقامتها إحدى الفنانات منذ أكثر من عامين حيث كان قد تناول قضية طلاقها من زوجها السابق «التى استمرت لأكثر من ثمان سنوات فى المحاكم» وذلك فى جريدة صوت الأمة من خلال العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٨م، وكان شقيق الطاهر قد ذكر فى تحقيقه الصحفى عدة اتهامات كان زوج المدعية بالحق المدنى وجهها لها فى متن قضية طلاقها.

وفى العدد التالى مباشرة قامت جريدة صوت الأمة بنشر موضوع تحدثت فيه المدعية بالحق المدنى وتم نشر وجهة نظرها كاملة، وقد اعتبرت الجريدة أن هذا الحوار من قبيل حق الرد، إلا أن شقيق الطاهر فوجئ بتحريك دعوى سب وقذف بطريقة الادعاء المباشر ضده.

٤- فايز زايد - رئيس تحرير جريدة أخبار البرلمان

بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧م أصدرت محكمة جنح بولاق أبو العلا حكمها بحبس الصحفى فايز عبدالحميد زايد ستة أشهر وكفالة الفى جنيه وغرامه ٧ آلاف

و٥٠٠ جنيه والزامه بدفع ٢٠٠١ج على سبيل التعويض المؤقت وترجع وقائع الدعوى الى المقال الذى تم نشره فى العدد الصادر فى السابع من يونيو لعام ٢٠٠٣م من جريدة أخبار البرلمان والذى اعتبره الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام سب وقذف فى حقه مما دعاه الى تحريك الدعوى الجنائية عن طريق الادعاء المباشر الى ان انتهت المحكمة الى حكمها السابق ذكره.

٥- محمود العسقلانى - صحفى بجريدة العربى

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٣١م، تقدم د. ابراهيم سليمان وزير الإسكان ببلاغ الى السيد المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام، حيث اتهم فيه العسقلانى بسبه وقذفه من خلال مقالين تم نشرهما بجريدة العربى فى عدديها الصادرين يومى ٢٠٠٣/٨/١٠م، و٢٠٠٣/٨/١٧م الأول كان تحت عنوان «١٢ مليار جنيه حجم أعمال شقيق زوجة وزير الإسكان» والثانى بعنوان «وزير الاسكان يدير الوزارة ليلا من مقهى بمدينة نصر».

وجاء فى بلاغ وزير الإسكان الى النائب العام أن المقالين تضمنا أمورا ووقائع اسندت اليه، وانها لو كانت صحيحة لأوجبت المساءلة، فضلا عن أن من شأنها الإساءة، وهو ما اعتبره قذفا واضحا بصريح نص المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات وكان البلاغ قد قيد برقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٣م حصر تحقيق - استئناف القاهرة.

وفى ٢٠٠٣/٩/٢٢م أمر المحامى العام الأول لنيابة استئناف القاهرة إحال أوراق الدعوى والتى قيدت برقم ١٢٢٥٥ لسنة ٢٠٠٣م جنح عين شمس الى محكمة جنايات القاهرة، بأنه فى يومى ١٠، و٢٠٠٣/٨/١٧م بدائرة قسم عين شمس - محافظة القاهرة - بسب وقذف باحدى طرق العلانية فى حق موظف عام هو محمد ابراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بأن أسند اليه عن طريق النشر أمور لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه، وذلك فى المقالين اللذين حررهما بجريدة العربى الناصرى، حيث نعته بأنه يظفر ويربح مكتب شقيق زوجته بدون وجه حق فخدش شرفه واعتباره.

وكانت الدعوى قد تداولت بالجلسات امام محكمة جنايات القاهرة وبجلسة الأحد الموافق ٢٠٠٤/١/١١م قامت المحكمة بالاستماع الى بعض من شهود النفى وعلى رأسهم النائب العام كمال

أحمد عضو مجلس الشعب الذى أكد فى شهادته انه هو وزميله الأستاذ البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب كان قد تقدما بطلب استجواب لوزير الاسكان حول ماورد بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات والخاصة بالتصرف فى الأراضى المخصصة للإسكان الشعبى، والتى اقتطعت منها أجزاء وتحولت الى ڤيللات وأضاف أنه هناك ٣٣ عملية اسندت لمكتب أنفيروسفيك.

بجلسة ٢٠٠٤/٣/١٣م استمعت المحكمة الى أقوال الدكتور ضياء المنيرى صاحب مكتب أنفيروسفيك للاستشارات وأجلت الدعوى لجلسة ٢٠٠٤/٣/١٤م على أن تستمع فيها لأقوال السيد وزير الإسكان، إلا أن الدفاع الحاضر مع العسقلانى فوجئوا بأن المحكمة قد أصدرت حكمها فى ذات الجلسة دون حضور أى منهم وقد قضت بتغريم العسقلانى مبلغ ٢٠ ألف جنيه.

الخاتمة والتوصيات:

ودفاعا عن حرية الرأى والتعبير عامة وحرية الصحفيين خاصة، فإن المنظمة المصرية لحقوق الانسان توصى بالآتى:

١- مطالبة كل من السيد المستشار النائب العام والسيد وزير الداخلية بإعلان نتائج التحقيقات فى وقائع التحرش الجنسى والاعتداء على الصحفيين للرأى العام، وتقديم من يثبت التحقيق إدانتهم فى الأحداث الى المحاكم الجنائية فورا، واتخاذ إجراءات عاجلة وعقوبات رادعة ضد من يقوم بمثل تلك الأفعال من قوات الأمن للحيلولة دون تكرارها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سلامة وحياة الصحفيين ضد القمع أو القتل أو الاعتقال أو المراقبة أو التعرض التعسفى لهم وفى هذا الإطار، تؤكد المنظمة المصرية لحقوق الانسان أن وقائع الاعتداء على الصحفيين تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية وهى الحق فى الحياة، الحق فى الحرية والأمان الشخصى، الحق فى سلامة الجسد من التعذيب، وجميع هذه الحقوق منصوص عليها فى المواثيق الدولية لحقوق الانسان والدستور المصرى كما حرمت المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات القبض أو الحبس أو احتجاز الاشخاص بدون أمر الجهة المختصة وفى إطار التشريع الجنائى الوطنى نصت المادة «٤٠» من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لايجوز القبض على أى انسان أو حبسه إلا بأمر السلطات المختصة بذلك قانونا كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان

ولايجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا.

وعليه تعرب المنظمة عن بالغ قلقها إزاء وقائع التحرش الجنسى بالصحفيات وكذلك الاعتداء على الأستاذ عبدالحليم قنديل مطالبة بإعلان نتائج التحقيق فى تلك الواقعة والكشف عن هوية مرتكبيها وكان محامو المنظمة قد صاحبوا عبدالحليم قنديل أثناء سماع أقواله أمام النيابة العامة.

٢- مناشدة السلطة التشريعية بالعمل على تنفيذ قرار الرئيس مبارك بإلغاء عقوبة الحبس فى جرائم النشر واستبدالها بنصوص تفرض عقوبات مدنية بديلة عن العقوبات السالبة للحرية فى تلك الجرائم ، والاكتفاء بعقوبات الغرامة مع وضع حد أقصى لتلك الغرامات ولاسيما وإن للمتضرر من النشر حق الرد بذات الجريدة والادعاء مدنيا لطلب التعويض المناسب أمام المحكمة المدنية ، إذا ثبت مخالفة الصحفى لميثاق الشرف الصحفى .

٣- الكشف عن مكان اختفاء الصحفى رضا هلال الذى كان يعمل نائباً لرئيس تحرير صحيفة الأهرام ، وإعلان نتائج التحقيق فى واقعة إختفائه للرأى العام ، وكانت أسرة هلال قد تقدمت ببلاغ عن اختفائه يوم الإثنين الموافق ١١أغسطس ٢٠٠٣ إلى قسم السيدة زينب ، بعد تأكدها من عدم وجوده فى شقته التى كان يقيم فيها بمفرده .

٤- إنهاء حالة الطوارئ التى تعتبر إحدى اهم أسباب انتهاك حرية الرأى والتعبير ،فمن خلال قانون الطوارئ يحق للسلطة التنفيذية ان تتخذ ما يحلو لها من اجراءات تعسفية ولعل ما يجعل الامر اكثر سوءا هو ان نص م ٤٨من الدستور اجازت متى اعلنت حالة الطوارئ فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات بل قد خولت للسلطة التنفيذية حق مصادرة المطبوعات والصحف واغلاقها وان حددت هذه المكنة بالاحوال التى تتصل بالامن العام ،الا ان قانون الطوارئ الحالى قد توسع فى مادته الثالثة واباح للسلطة التنفيذية حق المصادرة والمنع والاغلاق وحرر تلك السلطة من القيد الدستورى هذا بخلاف ما يتيحه قانون الطوارئ من مكنة القبض العشوائى والاحتجاز والاعتقال.

٥-إجراء تعديلات على نص المادة ٤٧ من الدستور،حيث انه يعاب عليها تركها لمسألة تنظيم حرية الرأى والتعبير للمشرع العادى دون ان يضع ضوابط لهذا

المشرع مما ادى الى صدور العديد من التشريعات التى لم تنظم سبل التمتع بتلك الحرية، وانما هدفت تلك التشريعات الى وأد حرية الرأى والتعبير من خلال حظرها لكافة صور التعبير عن الرأى م ١٧١ من قانون العقوبات

كذلك يجب النظر الى اوجه النقد التى وجهها الفقه القانونى لنص المادة ٢٠٦ التى ٢٠٦ من الدستور التى اعتبرت الصحافة سلطة رابعة فى حين لم يوفر لها الاستقلالية الكافية والسيادة والصلاحيات التى توازى هذه الصفة بل اعتبارها سلطة رابعة يعد سببا مباشرا لتدخل باقى السلطات فى شئونها.

٦-إلغاء اوتحديد تحفظات مصر على المواثيق الدولية ذات الصلة بحرية الرأى والتعبير،حيث ان ترك تلك التحفظات على عمومها يؤدى الى امكانية مخالفة تلك المواثيق من خلال التشريعات الوطنية.

ملاحق

قائمة بأسماء الصحفيين الذين تم محاكمتهم خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤

عام ٢٠٠١

م	اسم الصحفى	الجريدة	ملاحظات
١	عادل حمودة	صوت الامة	اكثر من دعوى
٢	محمد عبد اللاه سليمان	رويتر حاليا (الاهرام سابقا)	صدر ضده حكم بالحبس
٣	محمد ابو لواية	الأهرام سابقا	صدر ضده حكم بالحبس
٤	محمد ابو لواية	قام بنشر قصائد لوالده الشاعر نجيب سرور على الانترنت	صدر ضده حكم بالحبس
٥	ياسر عبد الجواد الشرق (الاوسط الدولية)	الشرق الاوسط الدولية صدر ضده حكم بالحبس من	صدر ضده حكم بالحبس من محكمة جنح امن الدولة طوارئ
٦	ممدوح مهران النبأ	محكمة جنح امن الدولة طوارئ	يذكر انه قد توفى خلال عام ٢٠٠٤م اثناء تنفيذه لعقوبة الحبس

عام٢٠٠٢

م	اسم الصحفى	الجريدة	ملاحظات
١	احمد هريدى	الميثاق العربى«الكترونية»	صدر ضده حكم بالحبس ستة اشهر
٢	عادل حموده	صوت الامة	اكثر من دعوى
٣	محمد سيد احمد	مجلة الكواكب	تم تحريك الدعوى اثر حملة صحفية نشرها فى اعداد المجلة الصادرة فى ١١/٩، ١١/١١ لعام ١٩٩٩م
٤	سعيد عبد الخالق، وليد الدرمللى	الميدان	صدر ضده حكم بالحبس وكان المتهمان قد قاما بنشر تحقيق صحفى حول واقعة اغتيال السادات وقاما بنشر صورة لجثمانه،وما بها من اثر الاصابات

عام٢٠٠٣

م	اسم الصحفى	الجريدة	ملاحظات
١	محمد عبد الله- احمد هريدى	الميثاق العربى «اليكترونية»	صدر ضده حكم بالحبس سنة مع الشغل
٢	معتز صلاح الدين	الوطن العربى	صدر ضده حكم بالحبس سنة مع الشغل ثم تم إلغاؤه عقب الاستئناف
٣	شقيق الطاهر	صوت الامة	صدر ضده حكم بالحبس سنة مع الشغل «غيابيا»
٤	محمد عبد الله رجب	الجيل	صدر ضده حكم بالحبس سنة مع الشغل ولاتزال الدعوى امام محكمة جنح مستأنف«فوة»
٥	طلعت هاشم	مصر الفتاة	صدر ضده حكم بالحبس
٦	محمد عبد اللاه	الميثاق العربى «الاهرام سابقا»	صدر ضده حكم بالحبس وبالغرامة ١٠آلاف جنيه

عام ٢٠٠٤

م	اسم الصحفى	الجريدة	ملاحظات
١	علاء شلبى-عامر سليمان	الاحرار	صدر حكم ببراءتهما من التهم المنسوبة اليهما
٢	محمد عبد الله رجب	الجيل	صدر حكم بتغريمه بمبلغ وقدره ٥آلاف جنيه
٣	معتز الحديدى	فجر حلوان	صدرحكم بتغريمه بمبلغ وقدره٥آلاف جنيه
٤	مجدى حسين	الشعب على الانترنت	صدر حكم ببراءته من التهم المنسوبة اليه
٥	عصام هادى	الاحرار	صدر حكم ببراءته من التهم المنسوبة اليه
٦	محمود العسقلانى	العربى	صدر حكم بتغريمه بمبلغ وقدره ٢٠الف جنيه
٧	احمد عز الدين	الاسبوع	صدرحكم بحبسه عامين وتغريمه بمبلغ وقدره ٢٠الف جنيه
٨	عبدالناصر على -علاء الفطريفى -يوسف العومى	المصرى اليوم	صدر حكم بحبس كل منهما لمدة عام وتعويض قدره ١٠ آلاف جنيه وواحد
٩	شقيق الطاهر	صوت الامة	صدر حكم بحبسه لمدة عام واحد وغرامة مالية قدرها ٥ الاف جنيه وكفالة ٥ الاف جنيه
١٠	فايز زايد	اخبار البرلمان	صدر حكم بحبسه لمدة ٦ اشهر وكفالة الفى جنيه وغرامة ٧ الاف و٥٠٠جنيه وإلزامه بدفع ٢٠٠١ج على سبيل التعويض المؤقت

قائمة بأسماء الصحفيين الذين تم استدعاؤهم أمام النيابة العامة خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٤

عام ٢٠٠١

م	اسم الصحفى	الجريدة	ملاحظات
١	عبدالناصر محمد	الاحرار	اتهام من احد اعضاء مجلس الشعب بسبه وقذفه
٢	محمد محمود يوسف	الانباء العالمية	بسبب بلاغ مقدم من احدى الشركات

عام ٢٠٠٣

م	اسم الصحفى	الجريدة	ملاحظات
١	محمد عبد العال	الوطن العربى	تحقيقات حول نشره لصور وموضوع صحفى حول قضايا رجل الاعمال حسام ابو الفتوح
٢	محمود عارف	الاخبار	بلاغ قدم من عميد احدى الكليات بجامعة الزقازيق
٣	احمد عز الدين	الاسبوع	فى بلاغ من د يوسف والى وقد تم احالتها الى محكمة جنايات القاهرة والتى اصدرت حكمها بالحبس عامين مع الشغل
٤	محمود العسقلانى	العربى	وقد تم التحقيق معه فى بلاغ قدم من د. ابراهيم سليمان وزير الاسكان وقد تم إحالته للمحكمة وصدر ضده حكم بتغريمه ٢٠ الف جنيه.

عام ٢٠٠٤

م	اسم الصحفى	الجريدة	ملاحظات
١	محمد عبد اللطيف	صوت الامة	وقد تم التحقيق معه فى بلاغ مقدم من د ضياء المنيرى بسبه وقذفه
٢ ٣	عبد الفتاح عبد المنعم وياسر فرحات، ومنى مهنى ، واسماء عفيفى، وامل صلاح عرفة	الملتقى الدولى	تم التحقيق معهم بشأن بلاغ قدم من احد رجال الاعمال سيرلانكى الجنسية ،والذى كان قد اتهم الصحفيين الخمسة بقيامهم بسبه وقذفه
	ابراهيم خليل	روز اليوسف	تم التحقيق معه اثر بلاغ تقدم به د/ضياء المنيرى صهر د/ابراهيم سليمان وزير الاسكان الى النائب العام ،متهما فيه اياه بسبه وقذفه
٤	عادل حمودة	صوت الامة	تم التحقيق معه اثر بلاغ تقدم به د/محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان فى اعقاب حملة صحفية قامت بها الجريدة عن تحقيقات نيابة أمن الدولة مع د. ضياء المنيرى صهر وزير الإسكان.
٥	كرم جبر	روز اليوسف	تم التحقيق معه إثر البلاغ المقدم ضده من د. سعد الدين إبراهيم، حيث اتهم الأخير كرم جبر بسبه وقذفه من خلال سلسلة مقالات تم نشرها بمجلة روز اليوسف.